

# مأساة فلسطين وتعديل الدستور السوري

لم تقتصر<sup>(١)</sup> مصادفات القدر على انها جمعت في ظرف واحد بين حادثين خطيرين في حياة العرب هما مشروع تقسيم فلسطين ومشروع تعديل الدستور السوري، بل ان هذه المصادفات قد ذهبت الى ابعد من ذلك فجعلت امر وقوع هذين الخطرين على حرية فلسطين العربية وحرية الشعب العربي في سوريا معلقا على تصويت «اكثرية الثلثين» من اعضاء هيئة الامم المتحدة، ومن اعضاء المجلس النيابي السوري. والواقع ان بين المأساتين اللتين تهيئان للعرب اكثر من وجه للشبه. فالعرب قد نظروا بشيء من التفاؤل الى هيئة الامم المتحدة التي تأسست بعد الحرب للدفاع عن مبادئ الحق والعدل والسلام، فاذا بهذه الهيئة تتجاهل حقهم الصريح في ارضهم وارض اجدادهم وتزعم ان تهبها لشعب غريب ظالم باغ. والعرب في سوريا قد نظروا الى الاستقلال الذي انتزعوه من المستعمر بدمائهم وتضحياتهم العزيزة نظرة كلها الاستبشار والامل، متوقعين ان يكون الاستقلال محققا للحرية التي حرّمهم الاجنبي منها، وللعدالة التي احتجب نورها عن سمائهم زمنا طويلا. ولكنهم فوجئوا غداة نيل الاستقلال بنوع من الضغط على الحرية والانحراف عن العدل لم يعهدوا جزءا منه ايام حكم المستعمر الاجنبي. وها هم اليوم يقلبون

(١) نشر في جريدة «البعث» في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٧.

انظارهم بين هيئة الامم البعيدة وبين «الهيئة الوطنية» القريبة، مذكرين بالمبادئ والعهود، لعل في التذكير نفعاً، ولكن اين المؤمنون! . . .

ان تاريخ الحركة الوطنية في سوريا لم يَخلُ منذ بدئه من شوائب الاستغلال والاستثمار. ولكن ما آل اليه الامر في هذه السنوات الاخيرة، بل في هذه الايام الاخيرة، من طمع الاشخاص وجشعهم، ومن اشتداد وطأة الانانية وتعريها من كل حجاب او نقاب، كل ذلك يدفع الشعب الى الاسف على ايام الحركة الوطنية الخوالي، بما حوته من هنات وسوءات، والى ذكر اشخاصها وزعمائها بالخير الكثير، لانهم بالرغم من كل شيء لم يعدموا حسن التقدير والتقدير للقضية التي رفعوا لواءها، وللامة التي ارادوا تمثيلها، وللدستور الذي جاهدوا للحصول عليه حتى وفقوا الى وضعه كأمتين اساس لبلادهم، وأعلى نبراس لجهادهم.

ان هذا الشعب الذي لن نمل من وصفه بأنه شعب عربي، لنذكر الحاكمين بطباعه واخلاقه وتقاليده، قد يغتفر لرجال الحكم كثيرا من المساوىء، وقد يغضي عن السرقات والمحسوبيات والتصرفات النفعية ولو الى حين، ولكن شيئا واحدا لا يستطيع شعبنا ان يطيقه او يسكت عنه، خاصة وانه قريب العهد بالجهد الوطني وما يوحيه الجهاد والوطنية من كرامة ووقار، وترفع عن الصغار، هو ان يرى الشخص ساعياً الى المجد - وأي مجد زائف! - بغير الاساليب المشروعة واللائقة، بدلا من ان يسعى المجد اليه من محض اختيار الناس وطوعهم، ان الشيء الذي لا يطيقه الشعب هو ان يرى في مطلع عهد الاستقلال والحرية ان الشخص اذا أوّتمن على سلطة عامة، لم يكن اهلا للائتمان فسخرها لنفسه وحصرها في شخصه. ومما يزيد في استغراب الشعب واستنكاره انه لا يجد اي مبرر لتعديل للدستور هو بمثابة القضاء عليه، وان كل المبررات التي تحتج بها فئة التعديل باطلة. فالاضرار التي لحقت بالبلاد من جراء التصميم على تعديل الدستور، ابتداء من الانتخابات النيابية وما جرى فيها من تزوير فاضح شامل، حتى المضبطة<sup>(١)</sup> في جلسة المجلس النيابي

(١) وهي المضبطة التي أريد بها الاحتيال على الدستور لتجديد انتخاب رئيس الجمهورية.

الآخيرة، انما هي مهزلة لها في حياتنا القومية اضرار بعيدة المدى، عميقة الاثر، لاتقل عن كارثة الغزو الاجنبي، لانها في حقيقة الامر تلغم الاستقلال وتصم الجمهورية وتهدم لضياعهما معا.

ولوان اعلى المزايما اجتمعت في شخص من الاشخاص لما عادلته جزءا يسيرا من هذه الاضرار الاخلاقية والقومية التي جرهما على البلاد حبه للتحكم وشهوته في السيطرة والاستئثار. فكيف بنا والحكم الذي يريدون تجديده وتخليده لم يكن سوى سلسلة من الفضائح والمظالم واعمال العسف والغش والفساد والافقار!

انا اذ نتطلع في هذا الظرف بأنظارنا وقلوبنا الى فلسطين المجاهدة المهددة. ونصمم على الاستماتة في سبيل تثبيت حقنا الخالد فيها. ورد باطل المعتدين. لا ننسى ان قضية الحق واحدة. وان حرية العرب لاتقبل التجزئة، فالشعب مصمم بنفس القوة على تثبيت حقه في الحرية والعيش الكريم، وتقديم البرهان للامم المستخفة بحقوقنا، المتشككة في اخلاقنا ومثلنا على اننا ندفع العدوان من اية جهة اتى ولن يكون الدفاع عن دستور سوريا وانقاذها من خطر الدكتاتورية اقل قدرا ونفعا وسمواً، في نظر المصلحة العربية العليا، من الدفاع عن عروبة فلسطين.

١٦ تشرين الثاني ١٩٤٧